



الأمانة العامة

القطاع الاقتصادي

إدارة التكامل الاقتصادي العربي

الاجتماع الرابع عشر

للجنة الخبراء

القانونيين المختصين بتطوير آلية تسوية المنازعات في

إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

(مقر الأمانة العامة للجامعة: 28-30 نوفمبر 2023)

مشروع جدول الأعمال

الاجتماع الرابع عشر
لجنة الخبراء القانونيين المختصين بتطوير آلية تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة
الحرّة العربية الكبرى
(مقر الأمانة العامة للجامعة: 28-30 نوفمبر 2023)

الصفحة	الموضوعات	البند
2	رئاسة الاجتماع	
3	مراجعة المواد المتعلقة لآلية تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرّة	البند الأول:
4	موعد ومكان الاجتماع القادم	البند الثاني:
	ما يستجد من أعمال	البند الثالث:
المرفقات		
	آلية تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى	مرفق (1)
	ورقة جمهورية مصر العربية بخصوص تكاليف هيئة الاستئناف	مرفق (2)

رئاسة الاجتماع

استناد الى أحكام النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المادة الثالثة عشر والتي تنص في فقرتها الثانية على ما يلي:

"تنتخب كل لجنة في أول اجتماع لها من بين أعضائها رئيساً ومقرراً"

وعليه فإن لجنتم الموقرة مدعوة لانتخاب رئيس حيث يطبق أسلوب الانتخاب وفقاً للنظام المعمول به في الامانة العامة، حيث تم انتخاب الأستاذة/ نسرين صفوت - مدير إدارة البحوث والتحليلات القانونية بجمهورية مصر العربية لرئاسة الاجتماع التاسع.

والأمر معروض على اجتماعكم الموقر لانتخاب من ترونه مناسباً،

البند الأول

المواد المعلقة في آلية تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

{عرض الموضوع}

- قامت لجنة الخبراء القانونيين المعنيين بتحديث آلية تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في اجتماعها (13) والذي عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة 25-27 يوليو 2023 التوصيات التالية:
1. الموافقة على التعديلات التي وردت على المواد المعلقة في آلية تسوية المنازعات التجارية بين الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفق الصيغة المرفقة.
 2. الطلب من جمهورية مصر العربية إعداد دراسة ومقترح حول موضوع تكاليف هيئة الاستئناف وكذلك إعداد مقترح بالمدد الزمنية في كافة الآلية.
 3. الطلب من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إعداد مقترح بترتيب مواد الآلية.
 4. الطلب من الدول الأعضاء موافاة الأمانة العامة برؤيتها حول المادة الخاصة بدخول الآلية حيز النفاذ في موعد أقصاه 1 أكتوبر 2023.

{الإجراءات المتخذة}

- قامت الأمانة العامة للجامعة بتعميم تقرير وتوصيات الاجتماع (13) للجنة الخبراء القانونيين المعنيين بتطوير لائحة تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى الدول الأعضاء لتنفيذ التوصيات التي تم اتخاذها في اللجنة.
- تلقت الأمانة العامة من جمهورية مصر العربية الورقة الخاصة بتكاليف هيئة الاستئناف (مرفق).

- مرفق لائحة تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للتفضل بالنظر ومراجعتها بشكل مبدئي.
- لم تتلق الأمانة العامة للجامعة أية ملاحظات أخرى من الدول الأعضاء بهذا الشأن.

{المطلوب}

مراجعة مواد لائحة تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والورقة الخاصة بتكاليف هيئة الاستئناف.

والأمر مرفوع للجنةكم الموقرة لاتخاذ ما ترونه مناسباً

البند الثاني

ما يستجد من أعمال

البند الثالث

موعد ومكان الاجتماع الخامس عشر

المرفقات

مرفق رقم (1)

المواد لائحة تسوية المنازعات

في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

مقترح
لائحة تسوية المنازعات
في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الديباجة:

إن حكومات الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى،

تحقيقاً لما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية من وجوب قيام تعاون وثيق بين الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية في الشؤون الاقتصادية والمالية،

وانطلاقاً من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لتحرير التبادل التجاري بينها والتي تمت الموافقة عليها بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 848 - د - 30 بتاريخ 1981/2/27، وبصفة خاصة المادة الثالثة عشر التي نصت على " تعرض المنازعات الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية على المجلس للفصل فيها وله أن يحيلها إلى لجنة أو لجان فرعية يفوضها بعض اختصاصاته، كما له أن يطبق بشأنها أحكام تسوية المنازعات الواردة في الفصل السادس من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وملحقتها ويحدد المجلس في كل حالة طريقة تسوية النزاع

وعملاً بأحكام إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والبرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، واللذان تمت الموافقة عليهما بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317 - د.ع. 59 بتاريخ 1997/2/19، وبصفة خاصة ما نصت عليه في سادساً بشأن تسوية المنازعات " تمشياً مع المادة الثالثة عشر من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، يتم تشكيل اللجنة في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج"

وإدراكاً لأهمية تسوية المنازعات التجارية فقد تم إعداد لائحة القواعد الاجرائية المتعلقة بفض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1507-د.ع 73-2014/2/19)،

ورغبة منها في تطوير اللائحة لتكون متواكبةً مع التطورات في التجارة العالمية وبصفة رئيسية في النظام التجاري متعدد الأطراف في هذا الشأن، تم إعداد اللائحة التالية المتعلقة بفض المنازعات والأساليب التي يتم اتباعها في كافة الموضوعات المرتبطة بمنطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي العربي.

المادة (1)

التعاريف

يقصد بالمصطلحات التالية التعريفات الواردة قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

أ- النزاع: الخلاف بين الدول الأطراف فيما يتعلق بتفسير و/ أو تطبيق و/ أو عدم الامتثال لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي والاتفاقات الأخرى المنصوص عليها في المادة.. من هذه اللائحة.

ب- الطرف الشاكي: الدولة الطرف التي تبدأ إجراءات تسوية المنازعة وفقاً لنصوص هذه اللائحة.

ج- الطرف المشكوك في حقه: الدولة الطرف التي تم اتخاذ إجراءات تسوية المنازعة ضدها.

د- اللجنة: اللجنة المنشأة بموجب نص البند السادس من البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

هـ- الفريق: فريق تسوية النزاع، الذي يتم تشكيله لتسوية المنازعة وفقاً لنص المادة 13 من هذه اللائحة.

و- الطرف الثالث: الدولة الطرف التي لها مصلحة جوهرية في النزاع. (للرجوع إليها)

ز- المجلس: المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنشأ بموجب المادة 8 بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية.

ح- الأمانة الفنية: قطاع الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

ط- هيئة الاستئناف: الهيئة التي تنشئها اللجنة وفقاً لأحكام الفقرة (1) من المادة (.....) من هذه اللائحة.

ي- التدبير محل المنازعة: هو أي قانون أو لائحة أو قرار أو سياسة أو إجراء يتم سنه أو اتخاذه من قبل دولة عضو والتي تقع في نطاق المادة (3) من اللائحة، ويشار إليه فيما بعد ب(التدبير).

ك- نقطة اتصال: النقطة التي تحددها الدولة الطرف ويتم اخطار باقي الدول الأطراف بها كتابة من خلال الأمانة العامة.

ل- يوم أو أيام: يوم أو أيام تقويمية حسب التقويم الميلادي.

م- تعريفات اضافية: (ينظر في الحاجة لإضافة تعاريف لأي كلمات أو عبارات أخرى).

المادة (2)

الهدف

تهدف هذه اللائحة إلى تحديد وتوضيح القواعد والإجراءات المتعلقة بإجراء المشاورات وتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأطراف.

المادة (3)

نطاق التطبيق

- 1- تطبق أحكام هذه اللائحة على المشاورات وتسوية المنازعات التي تنشأ بين الدول الاطراف فيما يتعلق بحقوقهم والتزاماتهم الناشئة عما يلي:
 - أ. اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (1981).
 - ب. البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
 - ج. ملاحق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
 - د. اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات.
 - هـ. أية اتفاقيات أخرى أو ملاحق يتم إبرامها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- 2- تسري أحكام هذه اللائحة دون الاخلال بأية قواعد واجراءات خاصة أو اضافية متعلقة بتسوية المنازعات يكون منصوص عليها في أي من الاتفاقيات والملاحق المشار اليها بالفقرة (1) من هذه المادة، وفي حالة الاختلاف بينهما تطبق القواعد والاجراءات الخاصة، وفي حالة اختلاف القواعد والاجراءات الخاصة فيما بينها تطبق قواعد واجراءات هذه اللائحة.
- 3- لأغراض تطبيق أحكام هذه اللائحة يعتبر المنازعة قد بدأ بمجرد تقديم طلب المشاورات وفقاً للمادة (8) فقرة (2).

المادة (4)

اختيار منصة تسوية المنازعات

- 1- عندما ينشأ منازعة بين دول أطراف بشأن أي أمر يجوز تسويته بموجب قواعد واجراءات تسوية المنازعة وفقاً لأحكام هذه اللائحة أو بموجب قواعد واجراءات تسوية المنازعة وفقاً لأحكام أي اتفاق دولي آخر، يكون للطرف الشاكي حق اختيار المنصة التي يرغب أن يتم من خلالها تسوية النزاع.
- 2- إذا استخدم الطرف الشاكي قواعد واجراءات تسوية المنازعة الخاصة بمنصة ما لتسوية المنازعة وفقاً لأحكام الفقرة (1) من هذه المادة، فإنه لا يجوز لهذا الطرف أن يستخدم اي منصة أخرى لتسوية نفس النزاع.

المادة (5)

يجوز للدول الطرفين في المنازعة حضور جميع مراحل تسوية المنازعات الواردة في هذه اللائحة أو تفويض من يمثلهم قانوناً كما يجوز لهم الاستعانة بمستشارين. (تعديل مكان المادة ملحق اجراءات العمل).

المادة (6)

اللجنة

1- تُشكل اللجنة من جميع الدول الأطراف لتولي ادارة تنفيذ قواعد وإجراءات تسوية المنازعات المنصوص عليها في هذه اللائحة وفقاً لأحكام المادة (6) من البرنامج التنفيذي، وذلك وفقاً لتفويض المجلس استناداً لنص المادة (11) فقرة (3) من اتفاقية التيسير.

2- يكون للجنة الاختصاصات التالية:

أ. تقديم المشورة القانونية والدعم الفني في مجال تسوية المنازعات.

ب. تلقي الاخطارات المرتبطة بتنفيذ اللائحة.

ج. تشكيل الفرق.

د. اعتماد تقارير الفرق وجهاز الاستئناف.

هـ. مراقبة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن الفرق.

و. الترخيص بتعليق الالتزامات أو الامتيازات المرتبطة بالمنازعة المعروض أمامها.

ز. أي اختصاصات أخرى منصوص عليها في هذه اللائحة.

3- يجب على اللجنة إخطار لجنة التنفيذ والمتابعة واللجان الفنية المعنية بموضوع المنازعة وبأية تطورات تتعلق بالنزاع.

4- تضع اللجنة مقترح لنظام داخلي لأداء أعمالها، ويتم اعتماده من قبل المجلس.

المادة (6)

لجنة تسوية المنازعات

1- تُشكل لجنة تسوية المنازعات من جميع الدول الأطراف لتولي ادارة تنفيذ قواعد وإجراءات تسوية المنازعات المنصوص عليها في هذه الآلية وفقاً لأحكام المادة (6) من البرنامج التنفيذي، ويفوضها المجلس أياً من صلاحياته وفقاً لنص المادة (11) فقرة (3) من الاتفاقية.

2- يتم إنشاء لجنة تسوية المنازعات في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتتبع المجلس أو لجنة التنفيذ والمتابعة. (يتم اختيار احدهم)

3- يحيل المجلس الي لجنة تسوية مهمة تسوية المنازعات المتعلقة بتطبيق أحكام الاتفاقية والمساعدة على تقاديها التي قد تنشأ بين الدول الأطراف، طبقاً لنص المادة 13 من اتفاقية التيسير والمادتين 6, 9 فقرة (4) من البرنامج التنفيذي، وحلها وديا عن طريق المشاورات.

4- كما تختص لجنة تسوية المنازعات بسلطة:

ح. تقديم المشورة والدعم القانوني والفني في جميع المسائل التي تخص تطبيق الاتفاقية والملاحق والتزامات الدول الاطراف وفي مجال تسوية المنازعات، وما يحال اليها من المجلس، و/أو فريق تسوية المنازعات، و/أو جهاز الاستئناف.

ط. تلقي الاخطارات المرتبطة بتنفيذ هذه الآلية.

ي. تشكيل فرق تسوية المنازعات.

ك. اعتماد تقارير فرق تسوية المنازعات. (وجهاز الاستئناف).

ل. مراقبة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن فرق تسوية المنازعات.

م. الترخيص بتعليق الالتزامات أو الامتيازات المرتبطة بالنزاع المعروف أمامها.

ن. أي اختصاصات أخرى تم النص عليها في هذه الآلية.

5- (تقوم لجنة تسوية المنازعات بإخطار لجنة التنفيذ والمتابعة واللجان الفنية المعنية بموضوع النزاع و بأية تطورات تتعلق بالنزاع.)

6- تقوم اللجنة بوضع الشروط المرجعية والية عملها في بداية اجتماعاتها.

7- يعتمد المجلس النظام الداخلي للجنة تسوية المنازعات.

8- تنفيذ اي مهام اخري تكلف بها من قبل المجلس أو لجنة التنفيذ والمتابعة.

المادة (7)

المساعي الحميدة والتوفيق والوساطة

- 1- المساعي الحميدة، والتوفيق والوساطة إجراءات تتخذ طوعياً إذا وافق على ذلك طرفي المنازعة كتابة.
- 2- تكون إجراءات المساعي الحميدة والتوفيق والوساطة سرية وبخاصة المواقف التي يتخذها طرفي المنازعة خلال هذه الإجراءات، ولا تخل هذه الإجراءات بحقوق أي من طرفي المنازعة في اتخاذ أية إجراءات أخرى وفقاً لهذه اللائحة.
- 3- ويجوز لأي طرف في منازعة أن يطلب المساعي الحميدة أو التوفيق أو الوساطة في أي وقت، ويجوز بدؤها و انهاءها في أي وقت، وعند انتهاء إجراءات المساعي الحميدة أو التوفيق أو الوساطة، يجوز للطرف الشاكي أن ينتقل إلى طلب إنشاء الفريق.
- 4- عند الشروع في المساعي الحميدة أو التوفيق أو الوساطة في غضون (30) ثلاثون يوماً بعد تاريخ تسلم طلب عقد مشاورات، يجب على الطرف الشاكي أن يتيح فترة (30) ثلاثون يوماً بعد تاريخ تسلم طلب عقد المشاورات قبل أن يطلب إنشاء الفريق، ويجوز للطرف الشاكي أن يطلب إنشاء فريق خلال فترة الـ (30) ثلاثون يوماً إذا اعتبر طرفي المنازعة مجتمعين أن المساعي الحميدة أو التوفيق أو الوساطة قد أخفقت في تسوية النزاع، ما لم يتفق الاطراف على تمديد هذه الفترات.
- 5- يجوز مواصلة إجراءات المساعي الحميدة أو التوفيق أو الوساطة في نفس الوقت الذي تجري فيه إجراءات الفريق، إذا وافق طرفي المنازعة على ذلك.
- 6- يجوز للأمين العام لجامعة الدول العربية بحكم وظيفته أو من يفوضه، أن يعرض المساعي الحميدة أو التوفيق أو الوساطة على طرفي المنازعة بهدف مساعدتهم على تسوية المنازعة القائم بينهم.

المادة (8)

المشاورات

- 1- يجب على الدول الأطراف السعي لحل أي منازعة بموجب المادة (3) من هذه اللائحة من خلال الدخول في مشاورات بحسن نية بغرض التوصل إلى حل فوري ومتوازن وتوافقي لموضوع النزاع.
- 2- يجب على الطرف الشاكي تقديم طلب المشاورات كتابياً إلى نقطة الاتصال للطرف المشكو في حقه وإرسال نسخة من الطلب إلى الأمانة الفنية، ويجب أن يتضمن الطلب أسباب تقديمه وتحديد التدابير محل النزاع، والاسانيد القانونية ذات الصلة بموجب المادة (3) من هذه اللائحة وكافة البيانات والمعلومات الخاصة بموضوعها.
- 3- يجب على الطرف المشكو في حقه بالرد على طلب الطرف الشاكي خلال (10) عشر أيام من تاريخ استلام الطلب وإرسال نسخة منه إلى الأمانة الفنية.
- 4- يجب عقد المشاورات خلال (30) يوم ثلاثون يوم من تاريخ تقديم الطلب بمقر جامعة الدول العربية، ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.

- 5- اذا لم ترد الدولة الطرف التي قدم اليها الطلب خلال (10) عشرة أيام من تاريخ استلامه أو لم تدخل في مشاورات خلال (30) ثلاثون يوم، أو فترة أخرى يتفق عليها الطرفان، بعد تاريخ استلام الطلب يجوز للطرف الشاكي احالة المنازعة الى اللجنة لإنشاء الفريق.
- 6- اذا اخفقت المشاورات في تسوية المنازعة بعد انقضاء فترة (45) خمسة و أربعون يوم من تاريخ استلام طلب المشاورات يجوز للطرف الشاكي التقدم بطلب إلى اللجنة لإنشاء فريق، كما يجوز له تقديم ذات الطلب خلال فترة (45) خمسة وأربعون يوم اذا اتفق طرفا المنازعة معا أن المشاورات قد أخفقت في تسوية النزاع.
- 7- تكون المشاورات سرية وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمعلومات المفصح عنها ومواقف الطرفين خلالها، وينبغي الا تخل بحقوق أي دولة طرف في اية اجراءات لاحقه.
- 8- يجوز لأي دولة طرف من غير طرفي المنازعة لها مصلحة تجارية جوهرية في المشاورات تقديم طلب لأطراف المشاورات ونسخة الى اللجنة للانضمام الى هذه المشاورات خلال (10) عشرة أيام من تاريخ تعميم الطلب، وفي حالة عدم قبول الطلب من أحد طرفي المشاورات فإنه يتعين عليها اخطار اللجنة بذلك، ويكون لها الحق في تقديم طلب مشاورات.
- 9- يجب اخطار المجلس واللجان ذات الصلة بأية حلول يتم التوصل إليها باتفاق الطرفين بشأن أية أمور تطرح رسميا استنادا إلى أحكام التشاور وتسوية المنازعات، ولأي عضو يثير أي نقطة تتصل بها في المجلس أو اللجان.

القسم الثالث

المادة 9

تشكيل الفريق

- 1- إذا طلب الطرف الشاكي كتابيا تشكيل الفريق وفقاً لأحكام المادة 7(4) او 8(6) من هذه اللائحة، وجب أن تنعقد اللجنة خلال 15 يوما من تاريخ تقديم الطلب، وعلى اللجنة اصدار قرارها بشأن تشكيل الفريق خلال مدة لا تتجاوز العشرة أيام التالية ما لم تقرر بالإجماع مد هذه الفترة لمدة لا تتجاوز (10) أيام أخرى.
- 2- يجب أن يتضمن الطلب المشار اليه في الفقرة 1 ملخصاً للأساس القانوني للشكوى، بما في ذلك تحديد التدابير محل المنازعة والأحكام ذات الصلة في الاتفاقية، وما تم اتخاذه من إجراءات خلال مراحل المشاورات أو الوساطة والمساعي الحميدة في حالة اللجوء إليها.

المادة 10

إنشاء قائمة مرشحي أعضاء الفريق

- 1- تقوم كل دولة طرف خلال أول اجتماع يعقد للجنة بترشيح ثلاث أعضاء على الأكثر لإدراجهم في قائمة استرشادية للفريق، على أن تتولى الأمانة الفنية إعداد هذه القائمة من مرشحي الدول الأطراف وتقديمها إلى اللجنة للموافقة عليها، مع تحديثها بشكل دوري .
- 2- يجب أن يتمتع كل من مرشحي أعضاء الفرق بالكفاءة والخبرة المناسبة وأن يكون من ذوي السيرة الحسنة غير المحكوم عليهم في جريمة تمس الشرف والأمانة ولو رد إليه اعتباره.
- 3- يجب أن تكون قائمة مرشحي أعضاء الفرق مصحوبة بسيرهم الذاتية متضمنة معلومات وافية عن مؤهلاتهم وخبراتهم ذات الصلة بالتجارة الدولية.
- 4- يجوز أن يكون مرشحي أعضاء الفرق من العاملين في القطاع العام أو من غيرهم.
- 5- يجب على أعضاء الفريق، بعد قبولهم الترشيح وقبل بداية ممارستهم لمهامهم، توقيع ميثاق القبول الخاص بقواعد وسلوك الأعضاء بالفريق والوارد بالملحق رقم..... من هذه الآلية.

المادة 11

- 1- تقوم اللجنة بإخطار الدول الأطراف بتشكيل فريق تسوية المنازعات في خلال عشرة (10) أيام من تاريخ تسلمه لطلب انشاء الفريق.
- 2- يشكل فريق تسوية المنازعة من ثلاثة أعضاء من بينهم الرئيس، ما لم يتفق أطراف المنازعة خلال 10 أيام من تاريخ تشكيل الفريق على ان تتكون من خمسة أعضاء من بينهم الرئيس، ولا يجوز أن يتولى رئاسة فريق تسوية المنازعات من يحمل جنسية دولة أحد طرفي النزاع.
- 3- يحق لأطراف المنازعة اختيار الفريق من بين الاسماء المدرجة في القائمة الاسترشادية لغرض تشكيله خلال مدة (10) أيام من تاريخ الاخطار بالتشكيل لاعتماده من قبل اللجنة.
- 4- إذا لم يتفق طرفا المنازعة على تشكيل الفريق خلال 10 أيام من تاريخ تسلمهم الترشيحات، أو أي تمديد يتم اتفاق الأطراف عليه قبل انقضاء هذه المدة، تعرض الأمانة الفنية الأعضاء الأنسب من القائمة الاسترشادية لهذا المنازعة خلال الثلاث الأيام التالية، لا يجوز لطرفي المنازعة الاعتراض على الترشيح إلا لأسباب جوهريّة تقبلها اللجنة.
- 5- في حالة عدم اتفاق الأطراف تقوم الأمانة الفنية بتعيين الأعضاء الأنسب من القائمة الاسترشادية بالتشاور مع رئيس لجنة تسوية المنازعات، مع عدم الاعتراض من طرفي النزاع.
- 6- لا يجوز لأي من مواطني الدول الاطراف بالمنازعة أن يعمل في الفريق المعني بالمنازعة، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.
- 7- يحتسب تاريخ تشكيل فريق تسوية المنازعات ابتداء من توقيع آخر الأعضاء على ميثاق القبول.

المادة 12

اقتراح ببحث أهمية ادراج هذه المادة في اللائحة أو نقلها الي الملحق الخاص بإجراءات الفريق)

- يتم اختيار أعضاء فريق تسوية المنازعات بالنظر إلى الشروط والمعايير التالية:
- 1- الامام بالجوانب الفنية والخبرة في القوانين التجارية الدولية أو مسائل أخرى مشموله باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
 - 2- توافر تنوع كاف في معارفهم وفي نطاق خبراتهم وفقاً لطبيعة المنازعة وبما يحقق التكامل بين أعضاء الفريق.
 - 3- الاستقلالية عن طرفي المنازعة وليس لهم أية علاقة بأي منهما.
 - 4- لم يسبق له أن شارك في إحدى الإجراءات السابقة المتعلقة بنفس النزاع؛
 - 5- ما لم يتفق طرفا المنازعة على خلاف ذلك أن يكون من غير مواطنيهم.

المادة 13

اختصاصات أعضاء فريق تسوية المنازعات (جديد) (المادة السابعة من WTO)

الشروط المرجعية لفريق تسوية المنازعات

- يتمتع أعضاء الفريق - ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك - بالاختصاصات التالية في خلال 20 يوماً من تاريخ تشكيل الفريق:-
- 1- يطبق فريق تسوية المنازعات القواعد الإجرائية النموذجية المنصوص عليها في الملحق رقم من هذه اللائحة، ويمكنها بعد التشاور مع الأطراف، تطبيق قواعد إجرائية إضافية شريطة ألا تتعارض مع القواعد الإجرائية النموذجية.
 - 2- فحص - في ضوء الأحكام ذات الصلة بالاتفاق والتي حددها طرفا النزاع- المسألة التي أحالها الطرف الشاكي الي لجنة تسوية المنازعات.
 - 3- علي الفريق أن يناقش الاحكام ذات الصلة في أي اتفاق أو اتفاقيات يذكرها أطراف النزاع.
 - 4- فحص في ضوء النصوص ذات الصلة بالاتفاق التي ذكرها طرفا المنازعة المسألة التي أحالها الطرف الشاكي الي اللجنة.
 - 5- التوصل الي نتائج من شأنها مساعدة اللجنة في وضع التوصيات أو إعطاء الاحكام المنصوص عليها في هذا الاتفاق.
 - 6- يتناول الفريق النصوص ذات الصلة الواردة في الاتفاق الذي ذكره أطراف النزاع
 - 7- يجوز للجنة لدي انشاء الفريق أن يفوض رئيسه بوضع الشروط المرجعية للفريق وذلك بالتشاور مع أطراف المنازعة رهنأً بأحكام الفريق رقم 1 وتعمم هذه الشروط المرجعية علي جميع الدول الأطراف من طرف الرئيس، وفي حالة الاتفاق علي خلاف الشروط المرجعية يجوز لاي دولة طرف أن تثير أي نقطة تتعلق بها لدي لجنة تسوية المنازعات.

المادة (14)

(مشاركة طرف ثالث)

- 1- لكل دولة طرف ترى أن لها مصلحة جوهرية في أي منازعة معروض أمام فريق تسوية المنازعات، تقديم طلب للجنة لاعتبارها طرفاً ثالثاً في هذا المنازعة في أول اجتماع لها.
- 2- يجب على فريق تسوية المنازعات أثناء نظر النزاع، مراعاة مصالح أطراف النزاع، وكذلك مصالح أي طرف ثالث في المنازعة بشأن الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة (3) من هذه الآلية.
- 3- يحق للطرف الثالث تقديم المذكرات الكتابية، وعلى الفريق الاستماع إليه.
- 4- للطرف الثالث الحق في الحصول على نسخ من مذكرات أطراف المنازعة في الاجتماع الأول للفريق، مع مراعاة أحكام المادة (18) الخاصة بالسرية.
- 5- ترسل نسخ من مذكرات الطرف الثالث إلى طرفي المنازعة ويتم مراعاتها في تقرير فريق تسوية المنازعة.
- 6- للطرف الثالث اللجوء إلى إجراءات تسوية المنازعات العادية، وفق هذه الآلية، إذا اعتبر أن تدبيراً ما محل إجراءات الفريق يلغي أو يعيق منفعة مستحقة له بموجب الاتفاقية، وتحال هذه المنازعة إلى ذات الفريق، كلما كان ذلك ممكناً.

المادة (15)

(الإجراءات في حالة تعدد الشكاوى)

- 1- يجوز، في الحالات التي تطلب فيها أكثر من دولة طرف تشكيل فريق تسوية المنازعات بخصوص ذات المنازعة، تشكيل فريق واحد لدراسة هذه الشكاوى كلما كان ذلك ممكناً، مع مراعاة حقوق جميع الأطراف المعنية.
- 2- يعقد فريق تسوية المنازعات الواحد اجتماعاته ومداولاته وتقدم نتائجه إلى لجنة تسوية المنازعات والأطراف المعنية بشكل يضمن عدم الإخلال بالحقوق التي كانت أطراف المنازعة ستتمتع بها لو نظر فريق تسوية المنازعات منفصل في شكواه. وعلى فريق تسوية المنازعات أن يقدم تقارير منفصلة بشأن المنازعة المعروض إن طلب أحد أطراف المنازعة ذلك. وينبغي تعميم المذكرات المكتوبة التي يقدمها أي من الأطراف في شكواه على باقي الأطراف، ولكل من الأطراف الحق في الحضور عند تقديم وجهات نظر الشاكين الآخرين أمام الفريق.
- 3- عند تشكيل أكثر من فريق تسوية منازعات واحد للنظر في الشكاوى المتصلة بمنازعة واحد، يتعين قدر الإمكان أن تشكل جميع فرق تسوية المنازعات من نفس الأعضاء، وأن تنسق هذه الفرق الإجراءات و مواعيد جلسات النزاع. عند تشكيل أكثر من فريق تسوية منازعات واحد للنظر في الشكاوى المتصلة بمنازعة واحد، يتعين قدر الإمكان أن يتشكل سائر فرق تسوية المنازعات من نفس الأعضاء، وأن تنسق هذه الفرق مواعيد الاجتماعات والجلسات في هذا النزاع.

(المادة 16)

اجراءات فريق تسوية المنازعات

- 1- يعقد فريق تسوية المنازعات جلساته بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة في خلال عشرة (10) أيام من تاريخ تشكيل فريق تسوية المنازعات، ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.
- 2- يجب على فريق تسوية المنازعات بعد التشاور مع اطراف المنازعة وضع جدول زمني لإجراءات الفريق، في أقرب فرصة ممكنة على أن تكون بقدر الإمكان خلال (7) أيام من تاريخ الاتفاق على الشروط المرجعية وتعميمه على كافة الدول الاطراف.
- 3- يجب ألا تتجاوز مهمة الفريق فترة (5) اشهر من تاريخ انشائه الي تاريخ اصداره التقرير النهائي لأطراف المنازعة.
- 4- يجب على فريق تسوية المنازعات أن يفصل في المنازعة استناداً إلى نصوص الاتفاقية وملاحقها مع مراعاة قواعد التفسير المعهودة في القانون الدولي العام خاصة اتفاقية فيينا حول قانون المعاهدات وكذا قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة.
- 5- يجب على فريق تسوية المنازعات إصدار قراره في ضوء المعلومات والدفع المقدمة من قبل أطراف المنازعة وبناءً على الخبرات والاستشارات الفنية التي قد تستعين بها وفقاً للملحق رقم... من هذه اللائحة الخاص بالخبراء، كما يمكنها، بطلب من الأطراف المعنية، إصدار توصيات بغرض تسوية النزاع.
- 6- عندما يقرر فريق تسوية المنازعات أنه لا يمكنه إصدار تقريره خلال (5) أشهر، أو (شهر ونصف) في الحالات المستعجلة، يقوم الفريق بأخطار اللجنة كتابياً بأسباب التأخير الي جانب تقدير الفترة التي يكون الفريق جاهزاً فيها لإصدار تقريره، وإذا تعذر على الفريق إصدار التقرير في غضون الفترة المحددة في الفقرة 4 من هذه المادة فإنه يصدر تقريره في خلال (9) أشهر من تاريخ تشكيله.
- 7- عند التوصل الي تسوية بين أطراف النزاع، يقتصر تقرير الفريق على وصف موجز للقضية والاعلان عن التوصل الي حل.
- 8- يجوز بناء على طلب الطرف الشاكي تعليق عمل الفريق في أي وقت قبل إصدار توصياته، وذلك لفترة لا تتجاوز (6) ستة أشهر ويستأنف عمله في نهاية هذه الفترة. وإذا لم يتقدم الطرف الشاكي بطلب استئناف عمل الفريق قبل انقضاء فترة التعليق المتفق عليها، يتم إنهاء إجراءات التسوية، ولا يحول تعليق وإنهاء عمل الفريق دون اتخاذ أي من الطرفين إجراءات أخرى بشأن المسألة محل النزاع.

(المادة 17)

الحق في الحصول على المعلومات

- 1- يحق لفريق تسوية المنازعات السعي للحصول على المعلومات والمشورة الفنية من أي مصدر يري أنه مناسب، وذلك بعد اخطار السلطات المعنية في الدول الاطراف في المنازعة.
- 2- لفريق تسوية المنازعات السعي للحصول على المعلومات أو المشورة الفنية من أي دولة طرف شريطة الا تكون هذه الدولة طرفاً في المنازعة،

- 3- للفريق الحصول على معلومات من أي مصدر ذي صلة، وله التشاور مع خبراء من أجل الحصول على آراءهم بشأن جوانب محددة من الأمر المعروف عليه، وللفريق بخصوص أي من الوقائع المتعلقة بأي أمر علي أو فني يثار من قبل أي طرف في المنازعة، أن يطلب تقريراً استشارياً مكتوباً من مجموعة خبراء يتم تشكيلها وتباشر إجراءاتها وفقاً للأحكام الواردة في الملحق رقم (.....).
- 4- لن يتم الكشف عن المعلومات السرية التي يتم تزويدها دون تفويض رسمي من المصدر المعني بتقديم المعلومة.

مادة (18)

السرية

- 1- يعد سرياً مداولات أعضاء فريق تسوية المنازعة.
 - 2- مع مراعاة أحكام الفقرة (4) من هذه المادة، ما لم يتفق أطراف المنازعة على خلاف ذلك أو يرد في هذه اللائحة أي نص على خلافه يعد سرياً:
 - 3- جميع الأوراق والمذكرات والمعلومات والأقوال و تقارير الخبراء وغيرهم التي يتبادلها أطراف المنازعة أو أي طرف ثالث التي تقدم لفريق تسوية المنازعة .
 - 4- تقارير فريق تسوية المنازعات أو هيئة الاستئناف في غياب أطراف المنازعة في ضوء المعلومات المقدمة والبيانات التي يدلى بها
 - 5- يجب ان تكون آراء أعضاء الفريق المعبرة عنها في تقريرها غير مسماة.
 - 6- لا يلزم أي طرف في المنازعة بالحفاظ على سرية أي من المستندات أو المعلومات المشار إليها في أي من الأحوال الآتية:
- أ- إذا كان يتعين عليه الإفصاح عنها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها والملزمة له.
- ب- إذا كانت المستندات أو المعلومات متاحة للعامة، أو أصبحت متاحة لهم لأسباب لا ترجع لأي طرف في المنازعة.

المادة (19)

(إضافة عنوان) تقارير فريق تسوية المنازعات

- 1- يعد فريق تسوية المنازعات خلال مدة لا تتجاوز (90) تسعون يوماً من تاريخ تشكيلها، تقريراً أولياً تبلغه للأطراف يتضمن وقائع المنازعة وردود الأطراف والأسانيد القانونية ومعايناتها واستنتاجاتها أو بطلب من الاطراف توصياتها بغرض تسوي النزاع. ويجوز لطرفي المنازعة أن يقدموا، خلال 15 يوماً من تاريخ الاخطار، ملاحظاتهم كتابياً إلى الفريق قصد مراجعة جوانب محددة من التقرير، كما يكمن لطرفي المنازعة أيضاً، إذا دعت الضرورة إلى ذلك، طلب اجتماع مع الفريق لمناقشة الملاحظات المقدمة .
- 2- يعد التقرير الاولي سرياً ولا يجوز نشره أو تداوله .
- 3- بعد دراسة ملاحظات الأطراف، يصدر الفريق تقريراً نهائياً يتضمن وقائع المنازعة وردود الأطراف والأسانيد القانونية بالإضافة إلى الردود على ملاحظات الأطراف وقرارها الذي يتضمن المعايينات والاستنتاجات النهائية

بخصوص المنازعة أو بطلب من الأطراف، توصيات بغرض تسوية النزاع، وذلك خلال مدة لا تتجاوز (120) مائة وعشرون يوماً من تاريخ تشكيلها.

4- في الحالات المستعجلة، بما فيها تلك المتعلقة بالسلع سريعة التلف أو الموسمية، تخفض المدد المنصوص عليها في الفقرتين 1 و3 من هذه المادة بمقدار النصف.

5- إذا تبين لفريق تسوية المنازعات أنه لا يستطيع إصدار أي من تقاريرها خلال المدد المشار إليها في الفقرات السابقة، يجب عليها إخطار أطراف المنازعة ولجنة تسوية المنازعات كتابياً بأسباب التأخير وبالمدة المطلوبة المتوقعة لإصدار تقريره شريطة ألا تتجاوز الفترة الممتدة بين تشكيل الفريق وإصدار التقرير النهائي ستة أشهر.

6- يتخذ الفريق قراراته بتوافق آراء أعضائه، وفي حالة عدم إمكانية التوصل إلى قرار بتوافق الآراء، يتم اتخاذ القرار في المسألة محل النظر بأغلبية الأصوات، ويجب الحفاظ على سرية التصويت خلال مداوات الهيئة، كما تبقى الآراء المعبر عنها في التصويت من طرف أعضاء الفريق مجهولة.

المادة (20)

اعتماد تقارير فريق تسوية المنازعات

1- يحال التقرير للجنة للنظر فيه قبل انتهاء (20) عشرين يوماً لإتاحة الفرصة للدول الأطراف لدراسة التقرير من تاريخ تعميمه من قبل الفريق.

2- تقدم الدول الأطراف التي لديها اعتراضات على تقرير الفريق أسباباً مكتوبة إلى جهاز تسوية المنازعات، لتشرح اعتراضاتها والتي قد تشمل اكتشاف وقائع جديدة، والتي بحكم طبيعتها لها تأثير حاسم على القرار شريطة:

أ. إخطار اللجنة بهذه الاعتراضات في خلال (10) أيام قبل اجتماعه والذي سيتم فيه النظر في تقرير الفريق؛

ب. تقديم الطرف المعارض نسخة من الاعتراض إلى الأطراف الأخرى في المنازعة وإلى الفريق الذي أعد التقرير؛

3- في خلال (30) يوماً من تاريخ تعميم تقرير الفريق النهائي على الدول الأطراف، ينظر في التقرير ويعتمد ويوقع عليه في اجتماع اللجنة المنعقد لهذا الغرض، (ما لم يبلغ طرف في المنازعة رسمياً قراره بالاستئناف أو قرار اللجنة بتوافق الآراء بعدم اعتماد التقرير، وفي حالة إخطار أحد أطراف المنازعة بقرار الاستئناف، لا ينظر في تقرير الفريق لاعتماده من قبل اللجنة حتى بعد الانتهاء من الاستئناف، ويكون قرار اللجنة نهائياً باستثناء ما تنص عليه هذه المادة.

4- يحق لأطراف المنازعة الحصول على نسخة موقعة من التقرير المعتمد في خلال (7) أيام من اعتماده.

المادة (21)

هيئة الاستئناف

- 1- تنشئ اللجنة فريق دائم للاستئناف يسمى "هيئة الاستئناف" فور دخول هذه اللائحة حيز النفاذ للنظر في تقارير فرق تسوية المنازعة التي يتم استئنافها.
- 2- تتكون هيئة الاستئناف من سبعة أشخاص يكلف ثلاثة منهم لنظر كل تقرير يتم استئنافه.
- 3- يعمل أعضاء هيئة الاستئناف بالتناوب في نظر كل تقرير يتم استئنافه، يحدد هذا التناوب في إجراءات عمل هيئة الاستئناف.
- 4- تعين اللجنة أعضاء هيئة الاستئناف لمدة أربع سنوات ويجوز إعادة تعيين أيّ منهم مرة واحدة، غير أن ثلاثة منهم يتم اختيارهم بالقرعة من بين الأشخاص السبعة الذين يتم تعيينهم فور دخول هذه اللائحة حيز النفاذ تكون لمدة سنتين. وتقوم اللجنة بملء شواغر العضوية في الهيئة عند توافرها. ويكمل الشخص المعين في حالة وجود شاغر الفترة المتبقية من مدة سلفه.
- 5- تتألف هيئة الاستئناف من أشخاص مشهود لهم بالمكانة الرفيعة في مجال عملهم، وبالخبرة الراسخة في مجال القانون والتجارة الدولية والاتفاقيات والملاحق المنصوص عليها في المادة (3) من هذه اللائحة، ولا يعملون لدى أي جهة حكومية، وينبغي أن تعكس عضوية هيئة الاستئناف إلى حد كبير مجمل أعضاء جامعة الدول العربية.
- 6- يجب على جميع أعضاء هيئة الاستئناف أن يكونوا جاهزين للعمل في أي وقت وبناء على إخطار مستعجل، وأن يتابعوا أنشطة تسوية المنازعات وغيرها من أنشطة جامعة الدول العربية ذات الصلة.
- 7- يجب ألا يشارك أي من أعضاء هيئة الاستئناف في نظر أي تقرير للفريق إذا ما كان يترتب على ذلك تعارضاً مباشراً أو غير مباشر مع أي من مصالحه.
- 8- لا يجوز لغير طرفي / أطراف المنازعة ودون أي طرف ثالث استئناف تقرير الفريق. واستثناءً من ذلك، يجوز لأي طرف ثالث ممن أخطر اللجنة بقيام مصلحة جوهرية لديه في الموضوع وفقاً لأحكام الفقرة (1) من المادة (14) من هذه اللائحة أن يقدم مذكرات كتابية لهيئة الاستئناف، ويكون لهذا الطرف الثالث الحق في الحصول على فرصة للاستماع له من قبل هيئة الاستئناف.
- 9- كقاعدة عامة، يجب ألا تتجاوز مدة إجراءات الاستئناف (60) ستون يوماً تبدأ من تاريخ تقديم أحد طرفي / أطراف المنازعة إخطاراً بقراره الاستئناف وتنتهي هذه المدة في التاريخ الذي تعمم فيه هيئة الاستئناف تقريرها على الدول الأطراف وإخطار اللجنة. ويجب على هيئة الاستئناف عند وضع البرنامج الزمني لعملها مراعاة أحكام الفقرة (3) من المادة (14) من هذه اللائحة في حال انطباقها.
- 10- إذا قررت هيئة الاستئناف أنها لن تستطيع تقديم تقريرها خلال (60) ستون يوماً وجب عليها أن تخطر اللجنة كتابةً بأسباب التأخير مع تقديرها الفترة المطلوبة لتقديم التقرير، وفي جميع الأحوال، يجب ألا تتجاوز مدة إجراءات الاستئناف (90) تسعين يوماً.
- 11- يقتصر الاستئناف على المسائل القانونية الواردة في تقرير الفريق وعلى التفسيرات القانونية التي توصل إليها.
- 12- توفر الأمانة الفنية لهيئة الاستئناف ما تحتاجه من الدعم الإداري والفني والقانوني المناسب.

13- تتحمل الدول الأعضاء في المنازعة نفقات السفر والإقامة لهيئة الاستئناف، بما في ذلك نفقات السفر والإقامة، من ميزانية جامعة الدول العربية وفقاً لمعايير يعتمدها المجلس بناء على توصيات لجنة (الميزانية والمالية والإدارة؟؟؟) سيتم تقديم ورقة من جمهورية مصر العربية.

المادة (22)

إجراءات الاستئناف

- 1- تضع هيئة الاستئناف إجراءات عملها بالتشاور مع لجنة تسوية المنازعات، وترسل إلى الدول الأطراف للعلم بها بعد اعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- 2- تكون أعمال هيئة الاستئناف سرية، ويتم دون حضور أطراف المنازعة إعداد تقارير هيئة الاستئناف في ضوء المذكرات والمعلومات التي تم تقديمها.
- 3- تكون الآراء التي يعبر عنها أعضاء هيئة الاستئناف في تقريرها غير منسوبة لأسماء أصحابها.
- 4- تتناول هيئة الاستئناف المسائل والتفسيرات التي يتم إثارتها وفقاً لأحكام البند (11) من المادة (21) خلال إجراءات الاستئناف.
- 5- لهيئة الاستئناف أن تقر، أو تعدل، أو تنقض أي استنتاجات أو نتائج قانونية وردت في تقرير الفريق.

المادة (23)

اعتماد تقارير هيئة الاستئناف

تعتمد اللجنة تقرير هيئة الاستئناف، ويقبله أطراف المنازعة دون شروط، وذلك ما لم تقرر اللجنة بإجماع الآراء عدم اعتماد التقرير خلال (30) ثلاثون يوماً من تاريخ تعميمه على الدول الأطراف، ولا تخل إجراءات الاعتماد بحق الدول الأطراف في التعبير عن آرائها بشأن تقرير هيئة الاستئناف.

المادة (24)

توصيات فريق تسوية المنازعات وهيئة الاستئناف

- 1- إذا وجد الفريق أو هيئة الاستئناف أن أي تدبير تم من قبل أي دولة طرف يتعارض مع أي من الاتفاقيات أو الملاحق المنصوص عليها في المادة (3)، يجب عليه أن يوصى بأن تقوم الدولة الطرف المعنية بأن تجعل هذا التدبير متوافقاً مع تلك الاتفاقية أو ذلك الملحق، ولل فريق أو هيئة الاستئناف أن يقترح بالإضافة إلى توصياته السبل التي تستطيع بموجبها الدولة الطرف المعنية بالمنازعة تنفيذ هذه التوصيات.
- 2- لا يجوز أن يكون من بين استنتاجات وتوصيات الفريق أو هيئة الاستئناف أي إضافة للحقوق والالتزامات الواردة في أي من الاتفاقيات أو الملاحق المنصوص عليها في المادة (3) أو أي إنقاص من هذه الحقوق والالتزامات.

المادة (25)

الإطار الزمني لقرارات لجنة تسوية المنازعات

ما لم يتفق طرفا المنازعة على خلاف ذلك، وكقاعدة عامة، يجب أن تكون الفترة الممتدة من انشاء الفريق حتى تاريخ نظر واعتماد اللجنة في تقرير الفريق، أو تقرير هيئة الاستئناف، لا تتجاوز (9) تسعة أشهر على أقصى تقدير في حال عدم استئناف تقرير الفريق و(12) اثني عشر شهراً في حال استئنافه. وفي حال تمديد الفترة المخصصة لتقديم التقرير من جانب الفريق، أو هيئة الاستئناف، عملاً بأحكام الفقرة من المادة أو الفقرة من المادة

المادة (26)

مراقبة تنفيذ التوصيات والقرارات

- 1- يعد الامتثال دون إبطاء لتوصيات وقرارات اللجنة أمراً أساسياً لضمان التسوية الفعالة للمنازعات لمصلحة جميع الدول الاطراف.
- 2- يجب على الدولة الطرف المعنية بالمنازعة أن تخطر اللجنة في اجتماع تعقده خلال (30) ثلاثون يوماً بعد تاريخ اعتماد تقرير الفريق أو هيئة الاستئناف، بنواياها بشأن تنفيذ توصيات وقرارات اللجنة. وإذا تعذر عملياً الامتثال الفوري للتوصيات والقرارات، يكون للدولة الطرف المعنية فترة معقولة من الوقت للقيام بذلك، وتكون هذه الفترة المعقولة من الوقت كالاتي:
 - أ. الفترة التي تقترحها الدولة الطرف المعنية، شريطة أن تقرها اللجنة.
 - ب. وفي حالة عدم موافقة اللجنة على فترة وفقاً للبند (أ) من هذه الفقرة، الفترة التي يتفق عليها أطراف المنازعة خلال (45) خمسة وأربعون يوماً من تاريخ اعتماد التوصيات والقرارات.
 - ج. وفي حالة عدم الاتفاق وفقاً للبند (ب) من هذه الفقرة، يتم تحديد فترة زمنية بواسطة التحكيم الملزم خلال (90) تسعون يوماً من تاريخ اعتماد التوصيات والقرارات، وفي هذا التحكيم ينبغي أن يكون المبدأ التوجيهي للمحكم هو أن الفترة الزمنية المعقولة لتنفيذ توصيات الفريق أو هيئة الاستئناف ينبغي ألا تتجاوز (15) خمسة عشرة شهراً من تاريخ اعتماد تقرير الفريق أو هيئة الاستئناف. ومع ذلك، يجوز تقليص هذه الفترة أو إطالتها حسب الظروف الخاصة بكل حالة.
- 3- باستثناء الحالة التي يقوم فيها الفريق أو هيئة الاستئناف بتمديد فترة تقديم تقريره بشأن المنازعة بموجب الفقرة (6) من المادة (16) أو الفقرة (5) من المادة (21)، لا يجوز أن تزيد المدة من تاريخ انشاء الفريق من قبل اللجنة وحتى تاريخ تحديد الفترة الزمنية المعقولة عن (15) خمسة عشر شهراً لم يتفق أطراف المنازعة على خلاف ذلك. وفي حال تمديد فترة تقديم التقرير من قبل الفريق أو هيئة الاستئناف، تضاف فترة التمديد الى فترة (15) الخمسة عشر شهراً. ومع ذلك، إذا ما اتفقت أطراف المنازعة على وجود ظروف استثنائية تبرر ذلك يجب ألا يجاوز مجموع هذه المدة (18) ثمانية عشر شهراً.
- 4- في حال وجود خلاف حول مدى اتساق أي تدبير تم اتخاذه للامتثال للتوصيات والقرارات مع أي من الاتفاقيات أو الملاحق المنصوص عليها في المادة (3) يتم تسوية المنازعة وفقاً لأحكام هذه اللائحة، وحينما يكون ممكناً يتم ذلك من خلال ذات الفريق الذي تولى إجراءات تسوية المنازعة الأصلي، وعلى الفريق الانتهاء

من أعماله وتعميم تقريره خلال (90) تسعون يوماً من إحالة الأمر إليه، وفي الأحوال التي يقرر الفريق عدم استطاعته تقديم تقريره ضمن الإطار الزمني المحدد اعلاه، يجب عليه إخطار اللجنة بذلك كتابة وبأسباب التأخير مع تقدير للفترة المطلوبة لتقديم تقريره.

- 5- تتولى اللجنة مراقبة تنفيذ التوصيات والقرارات التي تمّ اعتمادها، ولأي دولة طرف في أي وقت أن تثير لدى اللجنة مسألة تنفيذ التوصيات أو القرارات بعد اعتمادها، ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك، وتدرج مسألة تنفيذ التوصيات أو القرارات على جدول أعمال اجتماع اللجنة بعد (6) ستة أشهر من تاريخ بدء الفترة الزمنية المعقولة وفق الفقرة (2) من هذه المادة وتبقى على جدول أعمال اللجنة الى أن يتم حل المسألة، وعلى الدولة الطرف المعنية أن تقدم للجنة قبل عشرة أيام على الأقل من اجتماعها تقرير كتابي تعرض فيه حالة التقدم الذي حققته في تنفيذ التوصيات والقرارات.
- 6- في الحالات التي لا يكون فيها اجتماع مقرر للجنة خلال المدد المذكورة في الفقرات السابقة، يعقد اجتماع يخصص لذلك الغرض.

المادة (27)

مراقبة تنفيذ التوصيات والقرارات

- 1- يعد الامتثال دون إبطاء لتوصيات وقرارات اللجنة أمراً أساسياً لضمان التسوية الفعالة للمنازعات لمصلحة جميع الدول الاطراف.
- 2- يجب على الدولة الطرف المعنية بالمنازعة أن تخطر اللجنة في اجتماع تعقده خلال (30) ثلاثون يوماً بعد تاريخ اعتماد تقرير الفريق أو هيئة الاستئناف، بنواياها بشأن تنفيذ توصيات وقرارات اللجنة. وإذا تعذر عملياً الامتثال الفوري للتوصيات والقرارات، يكون للدولة الطرف المعنية فترة معقولة من الوقت للقيام بذلك، وتكون هذه الفترة المعقولة من الوقت كالآتي:
- أ. الفترة التي تقترحها الدولة الطرف المعنية، بشرط أن تقرها اللجنة.
- ب. الفترة التي يتفق عليها أطراف المنازعة خلال (45) خمسة وأربعون يوماً من تاريخ اعتماد التوصيات والقرارات، وذلك في حالة عدم موافقة اللجنة على الفترة المقترحة وفقاً للبند (أ) من هذه الفقرة.
- ج. وفي حالة عدم الاتفاق وفقاً للبند (ب) من هذه الفقرة، يتم تحديد فترة زمنية ملزمة من قبل اللجنة خلال (10) أيام.
- 3- باستثناء الحالة التي يقوم فيها الفريق أو هيئة الاستئناف بتمديد فترة تقديم تقريره بشأن المنازعة بموجب الفقرة (6) من المادة (16) أو الفقرة (5) من المادة (20)، لا يجوز أن تزيد المدة من تاريخ انشاء الفريق من قبل اللجنة وحتى تاريخ تحديد الفترة الزمنية المعقولة عن (15) خمسة عشر شهراً لم يتفق أطراف المنازعة على خلاف ذلك. وفي حال تمديد فترة تقديم التقرير من قبل الفريق أو هيئة الاستئناف، تضاف فترة التمديد الى فترة (15) الخمسة عشر شهراً. ومع ذلك، إذا ما اتفقت أطراف المنازعة على وجود ظروف استثنائية تبرر ذلك يجب ألا يجاوز مجموع هذه المدة (18) ثمانية عشر شهراً.

- 4- في حال وجود خلاف حول مدى اتساق أي تدبير تم اتخاذه للامتثال للتوصيات والقرارات مع أي من الاتفاقيات أو الملاحق المنصوص عليها في المادة (3) يتم تسوية المنازعة وفقاً لأحكام هذه اللائحة، وحيثما يكون ممكناً يتم ذلك من خلال ذات الفريق الذي تولى إجراءات تسوية المنازعة الأصلي، وعلى الفريق الانتهاء من أعماله وتعميم تقريره خلال (90) تسعون يوماً من إحالة الأمر إليه، وفي الأحوال التي يقرر الفريق عدم استطاعته تقديم تقريره ضمن الإطار الزمني المحدد اعلاه، يجب عليه إخطار اللجنة بذلك كتابة وبأسباب التأخير مع تقدير للفترة المطلوبة لتقديم تقريره.
- 5- تتولى اللجنة مراقبة تنفيذ التوصيات والقرارات التي تم اعتمادها، ولأي دولة طرف في أي وقت أن تثير لدى اللجنة مسألة تنفيذ التوصيات أو القرارات بعد اعتمادها. ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك، تدرج مسألة تنفيذ التوصيات أو القرارات على جدول أعمال اجتماع اللجنة بعد (6) ستة أشهر من تاريخ بدء الفترة الزمنية المعقولة وفق الفقرة (2) من هذه المادة وتبقى على جدول أعمال اللجنة خلال كل اجتماع الى أن يتم حل المسألة؛ وعلى الدولة الطرف المعنية أن تقدم للجنة قبل عشرة أيام على الأقل من أي اجتماع تقريراً كتابياً تعرض فيه حالة التقدم الذي حققته في تنفيذ التوصيات والقرارات.
- 6- في الحالات التي لا يكون فيها اجتماع مقرر للجنة خلال المدد المذكورة في الفقرات السابقة، يعقد اجتماع يخصص لذلك الغرض.

المادة (28)

التعويض وتعليق الامتيازات

- 1- التعويض وتعليق الامتيازات أو غيرها من الالتزامات هي تدابير مؤقتة يمكن اللجوء إليها في حالة عدم تنفيذ التوصيات والقرارات خلال فترة زمنية معقولة المنصوص عليها في الفقرة (2) من المادة (27) (مراقبة تنفيذ التوصيات والقرارات) من اللائحة. ومع ذلك، لا يعد التعويض أو تعليق الامتيازات أو غيرها من الالتزامات أفضل من التنفيذ الكامل لتوصية تجعل تدبير ما متوافقاً مع أحكام الاتفاقيات والملاحق المنصوص عليها في المادة (3). ويكون التعويض طوعياً، ويجب - في حال منحه - أن يكون متسقاً مع الاتفاقيات والملاحق ذات الصلة.
- 2- إذا أخفقت الدولة الطرف المعنية في جعل تدبير وجد غير متسق مع أي من الاتفاقيات أو الملاحق المنصوص عليها في المادة (3) متسقاً معها، أو إذا لم يمثل للتوصيات والقرارات ضمن مدة زمنية معقولة محددة وفقاً لأحكام الفقرة (2) من المادة (27) من هذه اللائحة، يجب على هذه الدولة الطرف إذا طلب منها ذلك قبل انقضاء الفترة الزمنية المعقولة القيام بالتفاوض مع الطرف الشاكي بهدف التوصل الى تعويض مرضي للطرفين. وإذا لم يتم الاتفاق خلال (20) عشرون يوماً بعد انقضاء الفترة الزمنية المعقولة جاز للطرف الشاكي طلب اللجوء للجنة تسوية المنازعات للتصريح له بتعليق التطبيق لصالح الدولة الطرف المعنية لامتيازات أو غيرها من الالتزامات المقررة بموجب الاتفاقية والملاحق المنصوص عليها في المادة (3).
- 3- عند نظر الطرف الشاكي في تحديد الامتيازات أو الالتزامات التي سوف يقوم بتعليقها، يجب عليه مراعاة المبادئ والإجراءات التالية:

أ. يكون المبدأ العام هو أن يسعى الطرف الشاكي أولاً إلى تعليق امتيازات أو غيرها من الالتزامات المتعلقة بذات القطاع أو القطاعات التي وجد الفريق أو هيئة الاستئناف انتهاك أو إلغاء أو إنقاص بشأنها.

ب. إذا وجد ذلك الطرف أن تعليق امتيازات أو غيرها من الالتزامات بذات القطاع أو القطاعات غير عملي أو فعال، جاز له أن يعلق الامتيازات أو غيرها من الالتزامات المقررة في ذات الاتفاق بشأن قطاعات أخرى.

ج. إذا وجد ذلك الطرف أن تعليق الامتيازات أو غيرها من الالتزامات غير عملي أو فعال بالنسبة لقطاعات أخرى بموجب ذات الاتفاق، يجوز له إذا ما كانت الظروف ضرورية وملحة تبرر تعليق امتيازات أو غيرها من الالتزامات في الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة (3) من هذه اللائحة.

د. عند تطبيق المبادئ المنصوص عليها في البنود السابقة من هذه الفقرة، يجب على الطرف الشاكي أن يراعي ما يلي:

- (1) التجارة في القطاع أو بموجب الاتفاقية التي تبين للفريق أو هيئة الاستئناف وجود انتهاك أو الغاء أو إنقاص بها، وأهميتها لذلك الطرف.
 - (2) العناصر الاقتصادية الأوسع نطاقاً المتعلقة بالإلغاء أو الإنقاص والآثار الاقتصادية الأوسع نطاقاً لتعليق الامتيازات أو غيرها من الالتزامات.
 - هـ. إذا قرر الطرف الشاكي طلب التصريح له بتعليق امتيازات أو غيرها من الالتزامات استناداً إلى البندين (ب) و(ج) من هذه الفقرة يجب عليه بيان الأسباب التي تبرر ذلك في طلبه. ويجب عند إرسال الطلب إلى اللجنة أن يرسل في ذات الوقت نسخة منه إلى اللجان الأخرى ذات الصلة، وإلى الأجهزة القطاعية المعنية في حالة الطلب المقدم استناداً إلى البند (ب) من هذه الفقرة.
- 4- يكون مستوى تعليق الامتيازات أو غيرها من الالتزامات التي تصرح اللجنة بتعليقها متكافئاً مع مستوى الإلغاء أو الانتهاك أو الانقاص.
- 5- لا يجوز للجنة التصريح بتعليق امتيازات أو غيرها من الالتزامات إذا كانت أي من الاتفاقيات والملاحق المنصوص عليها في المادة (3) تحظر هذا التعليق.
- 6- عند وقوع الحالة المشار إليها في الفقرة (2) من هذه المادة، تمنح اللجنة إذا ما طلب منها ذلك تصريحاً بتعليق الامتيازات أو غيرها من الالتزامات خلال (20) عشرين يوماً من انقضاء الفترة الزمنية المعقولة ما لم تقرر اللجنة بإجماع الآراء رفض الطلب. ويجب إحالة الأمر إلى التحكيم إذا اعترضت الدولة الطرف المعنية على مستوى التعليق المقترح أو ادعت بأنه لا يراعي المبادئ والإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (3) من هذه المادة عند طلب الطرف الشاكي التصريح له بتعليق امتيازات أو غيرها من الالتزامات الأخرى وفقاً لحكم البندين (ب) أو (ج) من الفقرة (3) من هذه المادة. ويتولى التحكيم أعضاء الفريق الأصلي، في حالة وجود أعضاء، أو هيئة تحكيم يتم اختيارها من قبل طرفي النزاع، وفي حالة عدم التوصل لاتفاق خلال (10) عشرة أيام يعينها الأمين العام. ويجب في هذه الحالة الانتهاء من التحكيم خلال (40) أربعين يوماً بعد موعده انقضاء الفترة الزمنية المعقولة. ولا يجوز تعليق امتيازات أو الالتزامات الأخرى خلال فترة سير التحكيم.
- 7- لا تنظر هيئة التحكيم وفقاً لأحكام الفقرة (6) من هذه المادة في طبيعة الامتيازات أو غيرها من الالتزامات التي يطلب تعليقها، بل تقرر فقط ما إذا كان مستوى التعليق متكافئاً مع مستوى الإلغاء أو الإنقاص. ويجوز

لهيئة التحكيم أن تقرر كذلك ما إذا كان التعليق المقترح للامتيازات أو غيرها من الالتزامات مسموحاً به بموجب الاتفاقيات أو الملاحق المنصوص عليها في المادة (3). ومع ذلك، إذا كان الأمر المحال الى التحكيم يتضمن ادعاء بعدم مراعاة المبادئ والإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (3) من هذه المادة يجب على هيئة التحكيم في هذه الحالة النظر في هذا الادعاء. وإذا ما وجدت هيئة التحكيم أنه لم يتم مراعاة المبادئ والإجراءات يجب على الطرف الشاكي تطبيقها بما يتفق مع أحكام الفقرة (3) المشار إليها. ويجب على الأطراف أن تقبل قرار هيئة التحكيم كحكم نهائي وعلى الأطراف المعنية ألا تلتمس تحكيماً ثانياً. وتُخطر اللجنة فوراً بحكم هيئة التحكيم وتصدر اللجنة إذا ما طلب منها ذلك تصريحاً بتعليق امتيازات أو غيرها من الالتزامات إذا كان ذلك الطلب متسقاً مع حكم هيئة التحكيم ما لم تقرر اللجنة بإجماع الآراء رفض الطلب.

8- يكون تعليق الامتيازات أو غيرها من الالتزامات مؤقتاً ويطبّق فقط لحين سحب التدبير الذي وجد غير متسقاً مع أحكام أي من الاتفاقيات أو الملاحق المنصوص عليها في المادة (3)، أو لحين قيام الطرف الذي يجب عليه تنفيذ القرارات والتوصيات بتوفير حلّ لإلغاء أو إنقاص المنافع، أو لحين التوصل الى حل مرضي للأطراف. وتقوم اللجنة وفقاً لأحكام الفقرة (5) من المادة (25) من هذه اللائحة بمراقبة تنفيذ التوصيات أو القرارات المعتمدة، بما فيها الحالات التي قدمت فيها تعويضات أو علقت امتيازات أو غيرها من الالتزامات دون أن يتم تنفيذ التوصيات المتعلقة بجعل التدبير متسقاً مع الاتفاقيات والملاحق المنصوص عليها في المادة (3).

9- يجوز أن تشكل هيئة التحكيم المنصوص عليها في هذه المادة من عضو واحد أو عدد وتر من الأعضاء.

المادة (29)

السرية

1. لا يجوز لأي من أطراف النزاع، أو أي طرف ثالث، التواصل في غياب الأطراف الأخرى مع الفريق، أو هيئة الاستئناف، بخصوص أي من الأمور المنظورة من قبل أي منهما.
2. يعد سرياً مداوات أعضاء الفريق وهيئة الاستئناف.
3. مع مراعاة أحكام الفقرتين (4) و (5) من هذه المادة، ما لم يتفق أطراف المنازعة على خلاف ذلك، أو يرد في هذه اللائحة أي نص على خلافه، يعد سرياً جميع المعلومات والأوراق والمذكرات وتقارير الخبراء وغيرهم التي تقدم من أطراف المنازعة أو أي طرف ثالث للفريق أو هيئة الاستئناف.
4. لا يلزم أي من أطراف النزاع، أو أي طرف ثالث، بالحفاظ على سرية أي من المعلومات والمستندات والأوراق والتقارير المشار إليها في الفقرة (3) من هذه المادة في أي من الأحوال الآتية:
 - أ. إذا كان يتعين عليه الإفصاح عنها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها والملزمة له.
 - ب. إذا كانت المعلومات المعنية متاحة للكافة، أو أصبحت متاحة للكافة لأسباب لا ترجع لأي طرف في المنازعة يكون ملزماً بالمحافظة على السرية.
5. يجب على أي طرف في المنازعة أن يقدم - إذا ما طلبت منه أي دولة طرف أخرى - ملخصاً غير سري يمكن الإفصاح عنه للجمهور للمعلومات الواردة فيما قدمه للفريق أو هيئة الاستئناف.
6. يجب إعداد تقارير الفريق وهيئة الاستئناف دون حضور أطراف المنازعة بمراعاة ما تم الإدلاء به من أقوال وما تم تقديمه من معلومات ومستندات وتقارير ومذكرات.

7. يجب ان تكون آراء أعضاء الفريق وهيئة الاستئناف الواردة في تقاريرهم غير مسماة.

المادة (30)

تعزير نظام تسوية المنازعات

- 1- يجب على الدول الأطراف اللجوء الى قواعد وإجراءات هذه اللائحة والالتزام بها عندما تسعى الى تصحيح انتهاك للالتزام، أو إلغاء أو إنقاص لمنافع مقررة بموجب أي من الاتفاقيات أو الملاحق المنصوص عليها في المادة (3)، أو إزالة أي عقبة تحول دون تحقيق أي من أهداف هذه الاتفاقيات أو الملاحق.
- 2- ويجب في هذه الأحوال على الدول الأطراف:
 - أ. عدم الاستنتاج بوقوع انتهاك أو إلغاء أو إنقاص لمنافع، أو وجود عقبة تحول دون تحقيق أي من أهداف الاتفاقيات أو الملاحق المنصوص عليها في المادة (3)، إلا من خلال قواعد وإجراءات تسوية المنازعة وفقاً لهذه اللائحة. ويجب ان يكون هذا الاستنتاج متسقاً مع النتائج المدرجة في تقرير الفريق أو هيئة الاستئناف المعتمد من قبل اللجنة أو حكم تحكيم صادر وفقاً لأحكام هذه اللائحة.
 - ب. اتباع الإجراءات المبينة في المادة (25) لتحديد الفترة الزمنية المعقولة لقيام الدولة الطرف المعنية بتنفيذ التوصيات والقرارات.
 - ج. اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة (28) لتحديد مستوى تعليق الامتيازات أو غيرها من الالتزامات، والحصول على تصريح بذلك من اللجنة وفقاً لأحكام هذه اللائحة قبل تعليق أي امتيازات أو غيرها من الالتزامات المقررة بموجب الاتفاقيات أو الملاحق المنصوص عليها في المادة (3) ردًا على عدم تنفيذ الدولة الطرف المعنية للتوصيات والقرارات خلال الفترة الزمنية المعقولة المشار إليها في البند (ب) من هذه الفقرة.

المادة (31)

التحكيم

- 1- يمكن للتحكيم السريع أن يكون وسيلة بديلة لتسوية المنازعات من خلال تسهيل التوصل إلى حل في بعض المنازعات المتعلقة بالمسائل التي يحددها كلا الطرفين بوضوح.
- 2- ما لم يرد أي نص خلاف ذلك في هذه اللائحة، يجوز اللجوء للتحكيم، وذلك بشرط موافقة أطراف المنازعة على ذلك ويجب عليهم في هذه الحالة الاتفاق على القواعد الإجرائية الواجب اتباعها. وتخطر جميع الدول الاطراف بشأن الاتفاق على اللجوء للتحكيم قبل فترة كافية من البدء في إجراءات التحكيم.
- 3- لا يجوز لأي طرف عضو آخر أن يصبح طرفاً في إجراءات أي تحكيم إلا بموافقة طرفي/ أطراف النزاع.
- 4- يلتزم طرفي/ أطراف المنازعة بحكم التحكيم الصادر بشأن النزاع، ويجب عليهم إخطار اللجنة والمجلس بالحكم، ولأي دولة طرف إبداء أي ملاحظات تتعلق بهذا الحكم.
- 5- تنفذ أحكام التحكيم وفقاً لنص المادتين (25) و(26) من هذه اللائحة بالقدر اللازم.

المادة (32)

مسؤوليات الأمانة الفنية

- 1- تتولى الأمانة الفنية مساعدة فرق تسوية المنازعات، هيئة التحكيم، هيئة الاستئناف ولجنة تسوية النزاعات، وفقاً لاختصاصاتها المذكورة في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- 2- تنظم الأمانة الفنية ورش عمل خاصة للدول الأطراف في مجال إجراءات وممارسات تسوية المنازعات.

المادة (33)

إنهاء إجراءات تسوية المنازعات

في أي وقت قبل اعتماد تقرير الفريق، أو تقرير الاستئناف، يجوز للطرف الشاكي التخلي عن مطالبه كما يجوز لأطراف المنازعة التوصل إلى اتفاق ودي لتسويته. وفي كلتا الحالتين، تعد المنازعة منتهيةً ويجب على أطرافها إخطار المجلس واللجنة بذلك مع بيان الحلول التي تم التوصل إليها بشأن الأمور التي كان قد تم طلب تسوية المنازعة بشأنها وفقاً لأحكام هذه اللائحة.

المادة (34)

الحالات المستعجلة

في الحالات المستعجلة، بما فيها الحالات المتعلقة بسلع موسمية أو سريعة التلف، تخفض الأجل المنصوص عليها في هذه اللائحة بمقدار النصف.

المادة (35)

التكاليف

- تستضيف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمقرها بالقاهرة اجتماعات لجنة تسوية المنازعات والمشاورات بين أطراف النزاع، ما لم يتفق أطراف النزاع على خلاف ذلك.
- يتحمل طرفا المنازعة تكلفة نفقات أعضاء الفريق والمحكمين والخبراء بالتساوي بينهما وفقاً لما تحدده لجنة تسوية المنازعات.

المادة (35)

الأجال

يتم احتساب المدد المنصوص عليها في هذه اللائحة بناءً على الأيام التقويمية بما فيها العطلات الأسبوعية وذلك في اليوم التالي للإجراء دون احتساب أيام العطل الرسمية لطرفي النزاع، ويجوز تمديد هذه المدد المشار إليها في اللائحة باتفاق طرفي النزاع.

المادة (36)

حيز النفاذ

تدخل هذه الآلية حيز النفاذ وفقاً لأحكام المادة الثانية والعشرون من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

أو

تدخل هذه الآلية حيز النفاذ من تاريخ إقرارها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المادة (37)

تعديل اللائحة

"يكون تعديل هذه اللائحة بموافقة ثلثي الدول الأطراف ويصبح التعديل نافذاً في حق الدول بعد اقرار المجلس، ويدخل التعديل حيز النفاذ وفقاً للآلية المنصوص عليها في المادة (.....) من هذه اللائحة".

مرفق رقم (2)

ورقة جمهورية مصر العربية

حول تكاليف هيئة الاستئناف